



عملة الفقه (3)

الفصل الدراسي الثالث

د. عبد الله بن منصور الفيلي

الدرس الرابع

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، اللهم صلِّ وسلم وبارك، على عبدك ورسولك محمد، وعلى آله وصحابه أجمعين، وعلى من تبعهم بإحسانٍ إلى يوم الدين.

الربا.

- فالواجب على كل من له صلةً بالبيع والشراء أن يعرف متى يكون العقد حلالاً، ومتى يكون حراماً، وأن يتوقى من أسباب التحريم وذلك على سبيل الإجمال نحن لا نطالب الناس بأن يكونوا فقهاء في البيوع، ولكن نقول إن أسباب المنع معلومة ومحدودة، قد ذكرنا أنها تدور في جملتها حول أسبابٍ محددة، ومن ذلك الظلم والغرر وريح ما لم يضمن، والربا.
- ولذلك كانت معرفة أحكام الربا مهمةً وحاجةً ماسةً لكل مسلمٍ ومسلمةٍ فيما يتبين به كون الشيء ربا من كونه بيعاً مشروعاً، ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ [البقرة: 275].
- ولذلك قال تعالى في هذه الآية: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ ليبين أن الربا ليس من البيع في شيء، وأنه مختلف عنه، وفي مطلعها أو في الآية السابقة لها يقول: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ * فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ [البقرة: 278، 279]، وهذه الآية من أعظم الآيات في بيان حكم الربا والتحذير من شأنه، ولذلك يقول ابن عباس رضي الله عنهما: يقال لأكل الربا يوم القيامة: قم خذ سلاحك وحارب ربك، نسأل الله السلامة والعافية.
- والآيات في بيان حكم الربا، والأحاديث في ذلك أيضاً متعددة، ويكفي منها لعن أكل الربا كما جاء بل ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك الخبر في الصحيح «لعن الله أكل الربا، وموكله، وكاتبه، وشاهديه»، كل من لهم علاقةٌ بالعملية الربوية دخلوا في هذا اللعن، نسأل الله السلامة والعافية.
- وأيضاً جاء من قوله: «ألا أنبئكم بأكبر الكبائر»، قالوا: بلى يا رسول الله، وعدَّ منها أكل الربا، ولذلك الأمر عظيم، والخطب جسيم، ولا ينبغي للمرء أن يتهاون في هذا حتى لا يأتي على دينه ودنياه.
- ومما يعينك على التوقي لا شك من الربا معرفة أحكامه، ومن أهم ما يكون في معرفة أحكامه أن تعرف المراد بالربا ويتبين ذلك من خلال معرفة أنواعه.
- فالربا إما أن يكون
 - (١) ربا ديون،
 - (٢) ربا بيوع.
- أما ربا الديون فهو قسمان:
 - (١) معاوضات
 - (٢) قروض،
- وأما ربا البيوع فهو قسمان
 - (١) فضل
 - (٢) نَسْأ.

ربا الديون.

- فأنت إذا عرفت هذا تبين لك الفرق بين ربا الديون وبين ربا البيوع، كما يتبين لك أيضاً الفرق بين ربا المعاوضات والقروض، وبين ربا الفضل والنسأ، لذلك لا يحسن بنا أن نعرف الربا تعريفاً عاماً، فإذا أردنا أن نتحدث عن ربا الديون، **وربا الديون هو الذي نزل القرآن بتحريمه، ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا أَضْعَافاً مُضَاعَفَةً﴾** [آل عمران: 130]، وهو كما جاء في تفسيره تقضي أو تُربي، كان الشخص يكون عليه الدين، سواء نشأ عن معاوضة أو قرض، فإذا جاء أجل يقال له: تقضي هذا الذي عليه، أو تربي أي تزيد، فيكون عندئذٍ أضْعَافاً مُضَاعَفَةً، ومنه قال تعالى: **﴿الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ﴾** [البقرة: 275].
- وهذا يشير إلى أن الربا يترتب عليه اختلال اقتصادي، فكلما قام الاقتصاد وانتهض، خَرَّ مرةً أخرى، كالذي يتخبطه الشيطان من المس، وهذا من أسرار التصوير فيما يظهر والله أعلم، والعلم عند الله تعالى.
- وهذه الآية تُبين أيضاً فظاعة الربا وأثره على المسلم والمسلمة **﴿الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا﴾** يقولون ما فيه فرق، فكان الجواب: **﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانْتَهَى فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ وَمَنْ عَادَ فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ﴾** نسأل الله السلامة والعافية **﴿هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾** [البقرة: 275]، في هذا الإشارة إلى أن أمر الربا محسوم شرعاً، وأنه لا يلزمنا أصلاً الوقوف على العلة من التحريم فيما حرمه الله فإن وقفنا عليه كان ذلك كاشفاً لهذا المعنى، وإن لم نقف عليه فيجب علينا أن نستجيب وأن نطيع، **﴿وَمَا كَانَ لِلْمُؤْمِنِينَ وَلَا الْمُؤْمِنَاتِ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ﴾** [الأحزاب: 36].
- ولذلك جاءت الآية بهذا السياق، **﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾**، ولم تأت الآية ببيان الفرق بين الربا والبيع، حيث قالوا **﴿إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا﴾** [البقرة: 275]، ولاحظ كيف أنهم انتكست عندهم الموازين حتى جعلوا الأصل فرعاً والفرع أصلاً، ما قالوا إنما الربا مثل البيع، قالوا: **﴿إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا﴾**، وهذا من أخطر ما يكون إذا انغمس الإنسان في المحرم، فيكون كأنما هو الحلال عنده فيقيس عليه الحلال لا العكس نسأل الله السلامة والعافية.
- إذا أردنا أن نُفَصِّلَ في معنى الربا فنقول: إن ربا الديون على نوعين:

❖ النوع الأول: ما يكون في المعاوضات.

- ما ضابطه: ضابطه كل زيادة على الدين بعد ثبوته في الذمة، هذا يكون من قبيل ربا الديون في المعاوضات، يعني لو شخصٌ باع على آخر سيارة، وقال هذه السيارة بخمسين ألفاً، تسدد ثمنها بعد سنة، جاءت السنة فقال ما عندي الآن الخمسين ألفاً، فأجله سنةً أخرى، لكن قال أما ونسبة الزيادة في هذه السنة عشرة بالمائة، تعادل خمسة آلاف إذن تدفع لي خمسة آلاف أخرى، قيمة الزمن، خمسة وخمسين ألفاً، فهنا يقال إن هذه زيادة على الدين بعد أن ثبت في الذمة، بعد التعاقد، فتكون من قبيل الربا، ومثله لو سماه غرامة تأخير، أنت المفترض أن تسدد ما سددت لي، هذا الإيجار ما سددت لي هذا الثمن، فعليك غرامة على تأخرك لأنك ألحقت بي ضرراً، نقول: سَمَّيْهَا ما تشاء هي ربا، لأنها زيادة على الدين بعد ثبوته في الذمة، فإذا ثبت التعاقد على ثمن فإنه لا يجوز بعد ذلك أن تزيد عليه في العقد نفسه.
- ويسمون هذا هم من باب التلطف والتغيير يسمونه في كثيرٍ من الصور: إعادة جدولة الدين، نقول نحن جدولنا الدين عليك خلال أربع سنوات، في إيجارٍ منتَهٍ بالتملك، أو في بيع تقسيط، ولا في غير ذلك، وضعناه في أربع سنوات، والمبلغ المطلوب منك نفترض أنه خمسين ألفاً، فالخمسون ألفاً هذه مقسمة على أربع سنوات أنت ما استطعت السداد، نحن سنضيف على ذلك سنتين، فنعيد جدولة الدين بدل أن يكون في أربع سنوات، يكون في ست سنوات، وهم يأخذون في الحقيقة في كل سنة ربحاً مثلاً خمسة بالمائة، فيزيدون عليك عشرة بالمائة في السنتين الأخريتين، فنقول هذه ما دامت زيادة على ما ثبت في العقد، فإنها هي ربا الجاهلية، تقضي أو تربي، ما يقال والله طيب زاد الوقت، نعم هذا هو الربا، هو يقول لك ما دام ما سددتني الآن تريد أن تتأخر، فنقول المعاوضة على الزمن غير مشروعة أصلاً، وإنما تجوز في حالة ما إذا كانت تبعاً للعقد كما في صورة بيع التقسيط ونحوه.

ولذلك هذه الصورة بهذا الضابط كل زيادة على الدين بعد ثبوته في الذمة تُعد من الربا، لكن لو كانت الزيادة قبل ثبوت الدين في الذمة، يعني مثلاً في بيع التقسيط السلعة هذه السيارة مثلاً لو كانت نقدًا كان باعها عليك بأربعين ألفاً، لكنك أنت فاضته فزاد عليك عشرة آلاف بما أنه اتفق معك أن تسدده في سنتين، فهنا زيادة لكن هذه الزيادة وقعت قبل ثبوت الدين في الذمة، فتكون جائزة بلا إشكال، وهذا له أصل كما في حديث عبد الله بن عمرو بن العاص، النبي صلى الله عليه وسلم كان يقضي البعير بالبعيرين إلى إبل الصدقة، يعني كان يشتري منهم البعير ويقول سأعطيك إذا جاءت إبل الصدقة عنه بعيرين، وهذا نوع أو صورة من صور بيع التقسيط، فهنا زيادة، لكن هذه الزيادة قبل ثبوت الدين في الذمة، فلا إشكال فيها، وهي توسع على الناس كثيراً ويتبين معها الفرق الذي اختلط على كثير من الناس بين ربا الديون وبين بيع التقسيط.

❖ النوع الثاني من ربا الديون: القروض.

• ما ضابط القروض؟

الحقيقة ضابط ربا القروض العام، هو كل قرض جرّ نفعاً، لكن هذا الضابط لا يكفي ولا يفي، لابد له من تفصيل على النحو التالي:

(١) كل قرض جرّ نفعاً زائداً، ما معنى زائداً؟ من المعلوم أن القرض يكون من ضمان المقرض أم المقرض؟ المقرض، لو أقرضتك أنا مبلغاً من المال ثم سُرّق منك، ما تأتيني وتقول والله أنا لم أتعّد ولم أفرط، ذهب عليك قرضك، احتسب عند ربك، نقول: نسأل الله الاحتساب، لكنك ذمتك منشغلة بهذا القرض، لماذا؟ لأن القرض يدور مع الضمان والتصرف، فكل قرض مضمون على المقرض ممكن من التصرف فيه، ولذلك البعض يتساءل عن الحساب الجاري الموجودة الآن في البنوك، ويقول عن هذا الحساب ما تكييفه؟

نقول: البنك يتصرف فيه، نعم يتصرف، لو جاء البنك شيء ما هو الأصل أنه يضمن، الأصل أنه يضمن، مع أن هذا فيه تفصيل البنوك كونها شركات مساهمة عبر النظام، يمكن ألا تضمن ما زاد على رأس المال، لكن نقول في الأصل البنك يضمن، وأنك في الحقيقة لا تتصرف وإنما يتصرف هو وبالتالي يقال بأنه كون البنك يضمن هذا في الحقيقة نفع لكنه ما هو بزائد، هذا نفع تابع للقرض، فكل قرض يخضع للضمان بالنسبة للمقرض، إذن لابد أن يكون زائداً على ما يثبت مع كل قرض، ولا ينفك عنه.

(٢) متمحضاً، ما معنى متمحضاً؟ أي خالصاً، ما المقصود بخالصاً؟ في المنفعة هنا.

(٣) وهناك ضابط ثالث لهذه القاعدة، لأن البعض يقول كل قرض جرّ نفعاً على إطلاقه، وينتهي، وما يدري أن القضية فيها تفصيل، المراد بتمحضاً يعني لو أني انتفعت من القرض وأنت انتفعت منه، ما مثاله؟

ما مثاله: لو قلت لك يا شيخ أقرضك على أن تقرضني، تعرفون جمعية الموظفين، مثلاً عشرة كل واحدٍ منهم يضع قسطاً من راتبه كل شهرٍ تدور على واحدٍ يأخذ تلك الأقساط كلها، هذا في حقيقته فكرته الأساسية، أن كل واحدٍ يقرض الآخر بشرط أن يقرضه الآخر، فهذا القرض يجرّ نفعاً، لأنني أنا لما أقرضك أنتفع أنك تقرضني، لكن ذهب كثيرٌ من أهل العلم، وهو اختيار الشيخ ابن عثيمين إلى أن هذه الصورة جائزة، لماذا؟ لأن القرض هنا وإن جرّ نفعاً إلا أن هذا النفع ليس متمحضاً خالصاً للمقرض وإنما هو للطرفين، واضح؟، إذن قرض جرّ نفعاً لابد أن يكون زائداً، متمحضاً للمقرض، وهذا من ضوابط هذه القاعدة المهمة.

يعني لو أن المقرض انتفع من هذا القرض، هل يكون هذا من المحرم، المقرض انتفع من هذا القرض، هل يكون ذلك من الربا أم لا؟ بعض الناس يظن ذلك، سأضرب لكم على هذا مثلاً.

أنتم قررتم معي أن الحسابات الجارية عبارة عن قروض، من المقرض؟ الفرد العميل، الناس أقرضوا البنك، لا يهملك أن البنك غني، وأن البنك يملكه أناسٌ مقتدرون، هذا ما يؤثر، لأن قضية أن يكون المقرض غنياً والمقرض فقيراً، هذا وصفٌ طردي، الوصف المؤثر هو الذي ذكرناه قبل قليل، أن القرض يكون مضموناً على المقرض، وأنه يمكن أي المقرض من التصرف فيه.

- فالبنوك إلى عهدٍ قريبٍ، جاء ما يمنع هذا الآن، فرضت على الحسابات الجارية التي تكون أقل من ألف ريال في الشهر كم ريالين ونصف، فأشكل هذا على الناس، وقالوا هذا من القرض الذي جرَّ نفعاً، الحساب الجاري قرضٌ، والبنك انتفع الآن.
- أخذ الريالين والنصف، فيكون عندئذٍ ربا، ما رأيكم؟ هل هذا من هذا أم لا، ولماذا؟ لأن المستفيد هنا المقرض، القرض جرَّ نفعاً في الحقيقة للمقرض الذي هو البنك، لا للمقرض، وبناء عليه يكون هذا جائزاً ما فيه إشكال، لماذا يا إخوة؟ لأن الصورة الربوية إنما تتضح فيما إذا كان المستفيد هو المقرض، المقرض لما يدفع مبلغاً من المال، أعطيتك مبلغاً من المال ألف ريال، واشترطت عليك نفعاً معيناً، فأكون في الحقيقة دفعتُ الألف وأخذتُ منك الألف زائدةً الريالين هذه، فإذا كان النفع للمقرض تبين معنى الربا عندئذٍ لأنه استوفى ماله زائداً تلك المنفعة التي ربت وزادت عليه فوق في الربا. لكن لما تأخذ أنت الخمسة ريال أو أقل أو أكثر، وأنا الذي أقرضتك، المال لما عاد لي هل زاد شيئاً؟ ما زاد شيئاً، فلم أقع في الربا، ولم تقع أنت فيه.
- ولذلك هذه القضية مهمة جداً أن نتنبه لها، لا بد أن يكون النفع الزائد المتمحض هذا للمقرض دون المقرض.
- من الضوابط التي يتبين أو يتحقق معنى الربا في هذه القاعدة، كل قرضٍ جرَّ نفعاً، هذا النفع لا بد أن يكون زائداً، وأيضاً متمحضاً وللمقرض على المقرض.
- بهذه الضوابط يتبين أن الصور التي لا تصدق على تلك القاعدة، أو على هذا الضابط بهذا التفصيل ليست صورةً أو صورةً ربويةً، وهذا الحقيقة يؤكد ضرورة وأهمية معرفة تلك الأحكام وتصورها حتى لا يترتب عليه الحكم بكون الشيء ربا وهو ليس كذلك.
- لو أن الشخص استقرض ألف ريال منك، فردها إليك ألف ومائتين، وأنت لم تشترط عليه شيئاً من ذلك، هذه منفعةٌ، زائدةٌ، متمحضةٌ، للمقرض، ولكن هل يا ترى هي من الربا أم لا؟ ليس من الربا ، لماذا؟ لأنه لم يشترط عليه ، والنبي -صلى الله عليه وسلم- يقول: «خياركم أحسنكم قضاءً»، وقد استسلف بكراً ورد رباعياً، ولذلك نقول: من أهم ضوابط هذه القاعدة، أن تكون المنفعة مشروطةً، ما إذا لم تكن مشروطةً، فعندئذٍ لا تكون من قبيل الربا، ولو تحققت فيها سائر الشروط الأخرى..
- بقي عندئذٍ أن نشير إلى القاعدة الأخرى، المتعلقة بالنوع الآخر، قبل ذلك نذكر الضابط المهم، وهو كون هذه المنفعة مشروطةً.
- نأخذ مثلاً: لو أن شخصاً أخذ بطاقةً ائتمانيةً من البنك، واشترط عليه البنك أن يدفع رسوماً قدرها مثلاً مائتين ريال، ما حكم هذه الرسوم مع هذه البطاقة؟ بين الحكم مع التعليق؟
- نقول: جائزةٌ، لأنها غير متمحضةٍ، إن كانت حقيقة أتعاب إصدار هذه البطاقة ، إذن أنت تُفصل، تقول: إن هذه الرسوم لا تخلو، إن كانت تكلفةً فعليةً، فهي جائزةٌ، أما إذا كانت زائدةً على التكلفة الفعلية، لوتبين لنا أن هذه الرسوم لا تكلفهم إلا مائة ريال، وأخذوا مائة ريال أرباحاً، ما الحكم؟ لا يجوز، لماذا؟ لأن البطاقة الائتمانية في حقيقة الأمر عبارة عن قرضٍ، البنك لما يعطيك البطاقة الائتمانية هو يمكنك من الاقتراض منه، البطاقة الائتمانية الأصل فيها، أنا أتكلم عن غير مسبقة الدفع، مثل ما يسعى فيزاً ماستر إلى آخره، هو في حقيقة الأمر يقول لك: ألف، أو ألفين، أو ثلاثة آلاف، أو أربعة آلاف، أو أكثر أو أقل، حسب ملاءة الشخص، تستطيع أن تقترض، ثم فيما بعد توفينا عبر اتفاقية معينة، وأيام محددة، فإذا كان يأخذ عليها هذا المبلغ الذي هو أكثر من تكلفتها الفعلية، فيكون هذا القرض الذي منحك إياه في حقيقة الأمر يرجع عليه بقدر زائد، وهو المبلغ الذي يزيد على تكلفته الفعلية، فيكون قرضاً زائداً، أيضاً متمحضاً للمقرض مشروطاً على المقرض، ويكون عندئذٍ من القرض الذي جرَّ نفعاً، وهو محرّمٌ.
- إذن بهذا نكون أخذنا أو تصورنا المقصود بالنوع الأول، وهو ربا الديون، وهذا النوع وهو ربا الديون، أعظم من ربا البيوع، لما ذكرنا من أن الأصل في تحريم الربا، وهو ربا الجاهلية، الذي نزل القرآن بتحريمه، وهو ربا الديون، ولذلك عد بعض أهل العلم كما قال ابن القيم: إن تحريمه تحريم مقاصد، وربي البيوع، ما حرم إلا سداً لذريعة الوقوع في ربا الديون.

- حتى نتبين أن نعرف ما هو ربا البيوع، لابد أن نعرف قسميه، ويمكن أن نعرف ربا البيوع بأن نقول: كل زيادة أو تأجيل في الصنفين الربويين، المتفقين جنسًا وعلّةً، أو أو علّةً.
- وهذا طبعًا ينقلنا إلى تفصيل كلّ من هذين القسمين، فأما النوع الأول فهو ربا الفضل، وربا الفضل هو الزيادة في الصنفين الربويين، المتفقين جنسًا، هذا ربا الفضل، الأصناف الربوية ما هي؟ هي التي جاءت في حديث عبادة.

{باب الربا، عن عبادة بن الصامت قال: قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم: «الذهب بالذهب، والفضة بالفضة، والبر بالبر، والشعير بالشعير، والتمر بالتمر، والملح بالملح، مثلًا بمثل، سواءً بسواءٍ، فإذا اختلفت هذه الأصناف، فبيعوا كيف شئتم، إذا كان يدًا بيد، فمن زاد أو استزاد فقد أربى»}.

- هذا الحديث، الذي افتتح المصنف على عاداته الباب به، هو أصل أدلة ربا البيوع، ولذلك لابد من معرفته، حيث ذكر فيه الأصناف الربوية الستة، فأى زيادة في صنفين ربويين متفقين جنسًا، فيكون عندئذٍ **من ربا الفضل، ما مثاله؟** مثاله: لو أنه باع ذهبًا بذهب، أو تمرًا بتمر، يجب أن يكون الذهب هنا مساويًا لثمنه من الذهب، لو افترضنا أنه باع مائة جرام، يجب أن يكون مقابلها مائة جرام، ولو كان هذا أربع وعشرين عياره يعني قيراط، يجب أن يكون هذا أربع وعشرين، فهنا لابد أن يكون هناك تماثل، مثلًا بمثل، سواءً بسواءٍ، مثلًا بمثل، يعود على النوع، بأن لا يكون عندئذٍ ثم اختلاف بينهما، فما تباع على أربع وعشرين بواحد وعشرين، ما تباع على تمرٍ سكريٍّ بخلاص، وتقول أن السكري أثمن فيكون عندئذٍ أقل، إذا بعت التمر بهذين النوعين المختلفين، فيجب عندئذٍ أن يكون هناك استواءٌ في القدر، بما أنه أيضًا من التمر، فيكون هذا بقدر هذا، مثلًا بمثل سواءً بسواءٍ، فمتى كان الجنسان مثلًا بمثل، يجب عندئذٍ أن يكون التساوي وذلك يدًا بيد، وكل هذا جاء في الحديث واضح، وجاء أيضًا في الروايات الأخرى المتكاثرة على تقرير هذه القاعدة.

قواعد تمنع من وقوع ربا الفضل.

- **القاعدة الأولى:** إذا اتفق الجنسان، فيجب التماثل والتقابض. هذه هي القاعدة الأولى، وهي القاعدة التي تمنع من وقوع ربا الفضل.
- **القاعدة الثانية:** يجب التقابض فقط، عند اتفاق العلة، واختلاف الجنس، يجب أن نشير إلى اتفاق العلة، وهذا يقودنا إلى الكلام عن العلة الربوية، الذهب بالذهب، والفضة بالفضة، **ما العلة الربوية الموجودة في الذهب والفضة؟** الأقرب وهو رواية عند الإمام أحمد، واختيار شيخ الإسلام أيضًا ابن تيمية، أن العلة هي الثمنية، يعني كون الذهب والفضة أثمانًا للأشياء، فلذلك كانت هي العلة التي تُمنع من جريان الربا فيها، وبناءً عليه فلا يجوز الربا في الأوراق النقدية، مع أنها ليست ذهبًا ولا فضةً، لكن لأن العلة موجودة فيها، وهذا الفرق بين الجمهور والظاهرية، حيث أن الجمهور يرون القياس على هذه الأصناف الستة، الذهب، والفضة، والبر، والتمر، والشعير، والملح، فقالوا: نقيس عليها ما كانت علته موافقةً لها، ففي الذهب والفضة أدخلوا الأوراق النقدية، وفي الأربعة الأخرى اختلفوا في هذه العلة على أقوالٍ شتى، أقربها وأرجحها أيضًا ما ذهب إليه شيخ الإسلام من أن المراد بهذه الأصناف الأربعة ليس الوزن، كما يذهب إليه الحنابلة، ولا القوت فحسب، كما هو اختيار أو مذهب المالكية، وإنما هو الطعم مع الكيل أو الوزن، فالأصناف الأربعة: التمر، والبر، والشعير، والملح، لما نظرنا وجدنا أنها تجتمع في هذين الأمرين، الطعم والكيل، فكلها مكيلةٌ، كما أن كلها مطعومةٌ، وهذا ما يؤكد حديث معمر عند مسلم **«الطعام بالطعام»**، فهو إذن يُطعم **«مثلًا بمثل، سواءً بسواءٍ»**، وهذا فيه إشارة إلى الكيل، وهذا الحقيقة يؤكد لنا أن العلة الربوية هنا في الذهب والفضة هي الثمنية، وفي الأصناف الأربعة هي الطعم مع الكيل، أو الوزن، وبناءً عليه، فما وجدت فيه العلة ولو اختلف جنسه، وما مثاله؟ مثاله مثلًا: التمر والملح، التمر هذا جنسٌ، والملح جنسٌ، والعلة فيهما واحدةٌ، الطعم مع الكيل، والجنس هو ما يشمل أنواعًا، لأن التمر منه -كما ذكرنا- منه سكريٌّ، منه إخلاصٌ، منه أنواعٌ أخرى،

وهكذا البر، منه ما يسمى بالحنطة، ومنه اللقيمي، ومنه غيره من الأنواع، فهذا جنس، فلو كان تمرًا بملح، أو تمرًا ببي، فيكون عندئذٍ مما يجب فيه التقابض، لا يقال التماثل؛ لأنه اختلف الجنس، الحقيقة مختلفة، كيف تتماثل؟ لكن التقابض أعطيك التمر، وتعطيني الملح، أو البر، أو الشعير.

• هذا من الأصناف المنصوصة، لكن لو كان صنفًا غير منصوص، **مثل ماذا؟** مثل التمر بالأرز، إذا قلنا بقول الجمهور، وهو الراجح، فإن الأرز ربويٌّ هنا؛ لأنه يشتمل على هذه العلة، فهو مكيلٌ ومطعومٌ، فإذا كان ثم تبادل بين صنفين ربويين قد اتفقا في العلة كما هو الحال هنا بين التمر والأرز، حيث كلٌّ منهما مطعومٌ ومكيلٌ، فإن الربا يجري فيهما، فيجب التقابض دون التماثل، أما إذا اختلفت هذه الأجناس والعلل، فكما جاء في النص: **«إذا اختلفت هذه الأجناس، فبيعوا كيف شئتم»**، وهذه الصورة الثالثة، وهي التي تقوم على عدم وجوب التقابض والتماثل، عند اختلاف العلة، يكفي أن نقول العلة؛ لأنه إذا اختلفت العلة، اختلف أيضًا معها الجنس، وهذا من الطبيعي.

• **ربا البيوع يكون في الأصناف الربوية، وما يقاس عليها، ويجري ربا الفضل في ما اتفق جنسًا، يعني تمرٌ بتمر، ذهبٌ بذهب، كما يجري ربا النساء، الذي هو التأجيل، فلا يجوز عندئذٍ ويجب التقابض، فيما لو اتفقا علةً واختلفا جنسًا، تمرٌ بملح، أرزٌ بشعير، ونحو ذلك.**

• **ربا الديون قد اتفق أهل العلم على تحريمه، وأن الموجود في البنوك هو من هذا، ربا الديون، أعني البنوك الربوية، أما ربا البيوع، فهو يكاد ينحصر في المؤسسات المالية والبنوك الربوية، وجوده في ما يسمى بالصرف، إذا الشخص صرف مثلاً رياتٍ بجنهاتٍ، أو بدولاراتٍ، فيجب عليه عندئذٍ أن يقابض، يجب عليه أن يقبض الثمن الذي هو العملة الأخرى، ولا يتأخر في ذلك، هذه الصورة يحصل فيها الربا، فيما لو صرف الريال بالدولار، ولم يستلم الدولار مثلاً إلا من الغد، بينما الواقع في البنوك، لما يأخذون منك المال، ثم يعيدونه لك أكثر، أو يعطونك أنت المال، ثم يعني على سبيل القرض أقصد في كلا الحالتين، ثم يطالبونك بأكثر، أو يبيعونك سلعةً بأجلٍ، ثم إذا جاء الأجل فرضوا عليك غرامةً، كما يحصل مثلاً في بیوعات المربحة، أو التقسيط، أو حتى بطاقات الائتمان، يعطيك القرض ثم إذا حل الأجل زاد عليك، ما يسمى بالائتمان المدار، وقال لك ادفع هذه النسبة، وعليك غرامة تأخيرٍ، فيقال إن هذا كله من الربا المحرم، ويسمونه بغير اسمه.**

← **{قال: ولا يجوز بيع مطعومٍ مكيلٍ أو موزونٍ بجنسه، إلا مثلاً بمثلٍ}.**

• مكيلٌ أو موزونٌ، ما يُباع بجنسه تمرٌ بتمرٍ، إلا مثلاً بمثلٍ، سواءً بسواءٍ، فيجب التماثل والتقابض.

← **{ولا يجوز بيع مكيلٍ من ذلك بشيءٍ من جنسه وزنًا، ولا موزونٍ كيلاً}.**

• فما قُرر فيه الوزن، والمعتبر فيه عهد النبوة، فلا يُباع كيلاً، وما قُرر فيه الكيل، فلا يُباع وزنًا، قالوا: لأن التساوي عندئذٍ لا يتحقق، والكيل يقوم على الحجم، ولذلك كان الصاع لا يُراد منه الوزن، وإنما يُراد منه الحجم، فقد تضع فيه مثلاً شيئاً ثقیلاً، قد تضع فيه شيئاً خفيفاً، ويصدق عليه أنه صاعٌ، مع أن وزنه مختلفٌ، وكذلك ما يباع وزنًا، لا يُتخذ فيه آلة الكيل، حتى يتحقق التساوي؛ لأنه مقصودٌ في ما اتفق جنسًا، حتى لا يقع الربا.

← **{ولا يجوز بيع مكيلٍ من ذلك بشيءٍ من جنسه وزنًا، ولا موزونٍ كيلاً، وإن اختلف الجنس، جاز بيعه كيف شاء، يداً بيداً}.**

• إذا اختلف الجنس واتفقت العلة، تمرٌ بملح، أرزٌ مثلاً بشعيرٍ، اختلف الجنس، لكن اتفقت العلة، فيجوز التفاضل، إذا كان يداً بيداً مادامت العلة متفقةً.

← **{قال: ولم يجز النساء فيه ولا التفرق قبل القبض}.**

• لم يجز النساء فيه، وجب التقابض.

- إلا الثمن بالمثل، الذهب والفضة بهذه الأصناف الأربعة، بناءً على أن العلة واحدة، كما هو المذهب، يعني المذهب يقول: العلة هي الوزن، فاستثنوا؛ لأنهم يقولون العلة الوزن، اضطروا للاستثناء، وهو أن يقرروا بأن شراء التمر أو الملح بالدرهم، التي هي الفضة، أو الدينار، التي هي الذهب، الشراء هذا يجوز فيه التفرق قبل التقابض، مع أنه اختلف الجنس واتفقت العلة، وذلك للحاجة إليه، ولما جاء في الشريعة من صحة بيع الأجل، وعلى رأسها السلم ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدَيْنٍ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ﴾ [البقرة: 282]، فهذه مما تدل عليه السلم، والنبي -صلى الله عليه وسلم- كما ثبت في الصحيح، كانوا يسلفوه في الثمار السنة والستين والثلاثة، فقال لما جاء إلى المدينة: «من أسلف في شيء، فليسلف في كيل معلوم، ووزن معلوم، إلى أجل معلوم»، والسلم في مثل هذه الصورة في التمور ونحوها، والتمور صنف ربيوي، وهي تشتري بالدرهم أو الدينار، فقال لك: إلا في الثمن والمثل، لكن بناءً على ما ذكرناه من العلة الأخرى، وأن علة الذهب والفضة هي الثمنية، وعلة الأصناف الأربعة الطعم مع الكيل أو الوزن، يقال إن أصلاً يجوز هنا التفاضل والتفرق ولا يجب التقابض في كل من الصنفين؛ لأجل اختلاف العلة، وإذا اختلفت العلة، فبيعوا كيف شئتم.

{قال: وكل شئين جمعهما اسم خاص، فهما جنس واحد}.

←

- نعم، كما ذكرنا، مثل أنواع التمر التي ذكرناها قبل قليل، فقلنا مثلاً في التمر سكري، وفيه ما يسمى مخلص، وفيه أنواع أخرى مثلاً العجوة، هذه في الحقيقة أنواع تتبع جنساً واحداً، وهو التمر، فيعد عندئذٍ التمر جنس وتعد تلك أنواع.

{قال: وكل شئين جمعهما اسم خاص فهما جنس واحد، إلا أن يكونا من أصلين مختلفين، فإن فروع الأجناس أجناس، وإن اتفقت أسماؤها، كالأدقة والأدهان}.

- فروع الأجناس أجناس؛ لأن هناك دقيق بُرٍّ، وهناك دقيقٌ أيضاً يكون الدقيق للبر، ويكون أيضاً لغيره من الأنواع، مثل مثلاً لو جئت إلى بعض المطاعم لها دقيق يُدق، فهذا ليس خاصاً بالبر، فربما يكون أيضاً الدقيق لغير البر، كالذرة أو نحوه، فيكون عندئذٍ هذا وإن كان دقيقاً إلا أنه جنسٌ مختلف؛ لأنه يرجع إلى أصولٍ مختلفة، ومثلها الدهن، قد يكون الدهن لجنس، ودهنٌ آخر يطلق عليه دهنٌ لجنسٍ آخر، فيرجع إلى أصله، ويعتبر عندئذٍ الجنس مختلفاً، لا متفق.

{ولا يجوز بيع رطبٍ منها بيباسٍ من جنسه، ولا خالصة بما شوبه، ولا نيئه بمطبوخه، وقد نهى رسول الله -صلى الله عليه وسلم- عن المزابة}.

وصلى الله على نبيينا محمد، وعلى آله وأصحابه وأتباعه، وسلم تسليماً كثيراً إلى يوم الدين.

